

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار كل ستة أشهر، وفي موعد لا يتعدى ٤٥ يوما قبل انتهاء الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ إصدار تقريرني المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/183) إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ ويورد التقرير مجملا للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشيا مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠). وهو يعرض كذلك الاستنتاجات والتوصيات الناجمة عن تقييم شامل للأوضاع الأمنية طلبه المجلس في القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠).

ثانيا - آخر المستجدات السياسية والأمنية

الحالة السياسية ونتائج الانتخابات

٢ - منذ تقديم تقريرني السابق، شهدت هايتي، لأول مرة في تاريخها، نقل السلطة سلميا من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر من المعارضة. وعقب فوز ميشيل جوزيف مارتيللي في جولة الإعادة الثانية لانتخابات الرئاسة، التي أجريت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١، أدى اليمين خلفا لرئيسه بريفال في ١٤ أيار/مايو ٢٠١١. وشابت الأشهر الأولى من تولي السيد مارتيللي مهام منصبه محاولتان فاشلتان لتعيين رئيس للوزراء، وتعثرت جهود الإصلاح



الدستوري. ويهدد الجمود السياسي الحالي بين رئيس الجمهورية والبرلمان بمخطر تقويض التقدم السياسي الذي أحرز وتفاقم الوضع الأمني، ويشكل عقبة كأداء أمام تحقيق الأهداف الموكلة إلى البعثة.

٣ - وعقب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، تزايدت مزاعم الفساد التي وُجّهت إلى المجلس الانتخابي المؤقت، ويعزى ذلك جزئياً إلى التأخير في إعلان النتائج. وقد أُعلنت النتائج الأولية في نهاية المطاف، في ٤ نيسان/أبريل، ونشرت النتائج النهائية في ٢٠ نيسان/أبريل، وأكدت فوز مارتيللي (Repons Peyizan) (حركة الفلاحين) بأغلبية ٦٧,٥٧ في المائة من مجموع الأصوات، وحصل خصمه ميرلاندي مانيجا (التجمع الديمقراطي الوطني التقدمي) على ٣١,٧٤ في المائة من الأصوات.

٤ - وقد رفض مجلس الاستئناف التابع للمجلس الانتخابي المؤقت نتائج الانتخاب لشغل ١٧ مقعداً في مجلس النواب ومقعدين في مجلس الشيوخ. وكانت الأغلبية الساحقة من هذه القرارات لصالح حزب إينيت الحاكم سابقاً، مما أثار مخاوف لدى المراقبين الوطنيين والدوليين. وبناء على طلب الرئيس بريفال، قامت بعثة مراقبة الانتخابات المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بدراسة هذه الحالات، التي قام المجلس الانتخابي المؤقت باستعراضها فيما بعد. وتم تأييد النتائج في ١٥ حالة، عقب توصية بعثة مراقبة الانتخابات المشتركة بذلك ونشرت النتائج الجديدة في ١٨ حزيران/يونيه. وأوقف الفرع التنفيذي فيما بعد نشر النتائج في الحالات الأربع المتبقية. وفي ١٧ أيار/مايو، أنشئت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ للتحقيق في مزاعم ارتكاب مخالفات في الانتخابات؛ ولم يصدر تقريرها بعد. وفي الوقت نفسه، صدرت أوامر بإلقاء القبض على ثلاثة مستشارين في المجلس الانتخابي المؤقت، من بينهم رئيس المجلس، بعد عدم استجابتهم لطلبات مشولهم أمام لجنة مجلس الشيوخ.

٥ - ونشب جدل منفصل في أيار/مايو، بشأن التعديلات الدستورية التي بدأها الرئيس بريفال خلال فترة ولايته الماضية. وزُعم وجود حالات تضارب بين النص المنشور للدستور المعدل والتعديلات الفعلية التي تم التصويت عليها في البرلمان مما أدى إلى خلافات محتممة حول مشروعية هذه التغييرات. وفي ١٣ حزيران/يونيه، عكس الرئيس مارتيللي المرسوم الذي أصدره الرئيس السابق بريفال بإصدار التعديلات وأعلن أن دستور عام ١٩٨٧ ما زال سارياً. ولم يُتخذ حتى الآن أي قرار فيما يتعلق بمصير هذه التعديلات.

٦ - ومنذ أدى الرئيس مارتيللي اليمين، واجه معارضة من البرلمان الجديد بشأن تعيين رئيس للوزراء. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أي بعد خمسة أسابيع من تقلد مارتيللي مهام منصبه،

رفض مجلس النواب رسمياً ترشيح رئيس الوزراء الذي عينه، وهو دانيال حيرار روزيه. كما رفض في ٢ آب/أغسطس برنار غوس، الذي اختاره الرئيس مارتيللي بعد ذلك، عقب مناقشات حامية في مجلس الشيوخ في هذا الصدد. ولم يتوصل الفرع التنفيذي والبرلمان بعد إلى حل وسط في هذا الشأن بعد مرور مائة يوم على تولي الرئيس مارتيللي مهام منصبه، رغم تزايد النداءات التي وجهها العديد من البرلمانيين والزعماء الدينيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني لوضع حد للمأزق الراهن والاتفاق على سبيل عملي كي تمضي فيه هايتي قدماً.

تقييم الأوضاع الأمنية

٧ - ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبياً بصورة عامة وإن كانت قد ظلت مترعزة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع حدوث حالات متفرقة من الاضطرابات المدنية في جميع أنحاء البلد فيما يتصل بالعملية الانتخابية. بيد أنه يمكن أن تتدهور الأوضاع الأمنية إذا لم يتم حل المأزق السياسي الراهن بسرعة عن طريق التوصل إلى اتفاق سياسي أساسي.

٨ - وتكشف الاتجاهات منذ وقوع الزلزال عن حدوث زيادة في جميع الفئات الرئيسية من الجرائم، بما في ذلك القتل والاعتصاب والاختطاف. كما يتزايد معدل ارتكاب جرائم أخرى، من بينها السرقة والسطو والاعتداء. ويبدو أن الإبلاغ عن ارتكاب جرائم قد ازداد نتيجة لتزايد وجود أفراد الشرطة ودوريات أكثر والمشاركة المباشرة من جانب المسؤولين عن إنفاذ القانون مع السكان. وتمثل بورت - أو - برانس والإدارة الغربية المحيطة بها الأغلبية العظمى من الجرائم التي ترتكب في هايتي، في حين لا تزال العصابات الإجرامية - ولبعضها صلات بالأحزاب السياسية ومهربي المخدرات - تشكل مصدر قلق أممي كبير.

٩ - وعقب انتهاء عملية الانتخابات، انخفض معدل القيام بمظاهرات عنيفة انخفاضاً كبيراً. بيد أنه في السياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي الراهن، لا يزال خطر نشوب اضطرابات مدنية مرتفعاً. ويرجح أن تندلع اشتباكات محلية بين المرشحين المتنافسين وأنصارهم في جميع أنحاء البلد خلال الدورة الانتخابية القادمة، لا سيما في بؤر التوتر التقليدية مثل بورت - أو - برانس وغونايف (أرتيبونيت) وكاب هايتيان (الإدارة الشمالية) وليه كاي (الإدارة الجنوبية).

١٠ - وواصل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة القيام بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار بصورة عامة، وخاصة خلال فترة ما بعد الانتخابات المحفوفة بأخطار لا يمكن التنبؤ بها. وفي تموز/يوليه، قامت البعثة بعملية ناجحة مشتركة بين القوات العسكرية وقوات الشرطة في مناطق سيتيه سولّي وبيل إير ومارتيسان في

بورت - أو - برانس بهدف وقف أنشطة العصابات ومساعدة سلطات هايتي على الحفاظ على القانون والنظام في هذه المناطق. وألقي القبض على العديد من أفراد العصابات وعلى هارين من السجن، وانخفض معدل الجريمة منذ ذلك الحين في المناطق المستهدفة. واشتركت الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة في القيام بعدة عمليات ناجحة لمكافحة الجريمة، بما في ذلك أنشطة تستهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات. ومنذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، لقي ما مجموعه أربعة من ضباط الشرطة مصرعهم أثناء عمليات قتال، مما يمثل انخفاضاً بنسبة الثلثين بالمقارنة بالفترة السابقة.

١١ - وازداد تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين مع تخرّج الدفعة الثانية والعشرين من طلاب الشرطة في أيار/مايو. ورغم أن أداء الشرطة الوطنية الهايتية يتحسن ببطء، لم تصبح هذه المؤسسة بعد في وضع يتيح لها تولي المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي. وقد أدى عدم توفر أعداد كافية من الأفراد والنقص في المعدات الأساسية واللوجستيات إلى فرض قيود شديدة على قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها. وما زالت القدرات الحرجة تعاني من تخلف شديد، وخاصة في مجالات إدارة الحدود والسيطرة على التجمهرات. وما زال تواجد الشرطة الوطنية الهايتية في الأقاليم غير كاف، مما يتطلب استمرار دعم البعثة.

ثالثاً - المستجدات الإنسانية في جهود الإنعاش

١٢ - لا تزال هايتي تواجه تحديات إنسانية كبيرة، مع وجود أعداد كبيرة من المشردين داخليا الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدة من أجل حصولهم على مقومات البقاء الأساسية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، كان هناك ما يقرب من ٦٣٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في ١ ٠٠١ موقعا. وأدى استمرار وباء الكوليرا والضعف الشديد للبلد في مواجهة الكوارث الطبيعية، والارتفاع المطرد في أسعار المواد الغذائية والوقود، إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها سكان هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، ينسحب عدد من المنظمات غير الحكومية الرئيسية من هايتي بسبب انخفاض التمويل الذي تقدمه الجهات المانحة، مما قد تترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لجهود الوقاية من الكوليرا، وخاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي في المخيمات.

١٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، تم الانتهاء من بناء ما لا يقل عن ٧٣ ٠٠٠ ملجأ، أو ٦٣ في المائة، من الملاجئ الانتقالية التي خطط لها والبالغ عددها ١١٦ ٠٠٠ ملجأ. ومنذ أوائل عام ٢٠١١، قام الشركاء في المجال الإنساني بتوزيع ١١٧ ٢٠٠ خيمة و ١ ١٨٥ ٠٥٢ من القماش المشمع العازل للماء و ٢,٥ مليون من مواد الإغاثة مثل

البطانيات والحصائر وأدوات المطبخ. وأدى برنامج تحريبي قامت به مجموعة تنسيق المخيمات/إدارة المخيمات إلى تيسير عودة ٢٧١٤ أسرة. وإجمالاً، استمر عدد الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات في الانخفاض، رغم تضاؤل وتيرة ذلك بشدة، حيث وصل انخفاض عددهم إلى ٤٧٠٠٠ شخص فقط و ٦٠ موقعا منذ آذار/مارس ٢٠١١. وما زالت الأوساط الإنسانية تعمل مع حكومة هايتي في وضع وتنفيذ حلول دائمة لتوفير ظروف معيشة لائقة ومستدامة للمشردين داخليا.

١٤ - ورغم ظهور حالات كوليرا، انخفضت معدلات الوفيات بشكل مطرد في جميع الإدارات، من معدل وفيات تراكمي بلغ ٥,٦٢ في المائة عند بدء تفشي الوباء إلى ١,٤ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١١. وإذا استمرت الظروف الحالية، يمكن أن يزيد معدل الإصابة الحالي الذي يبلغ ٣,٩ في المائة إلى معدل الإصابة العالمي الذي يبلغ ٥ في المائة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ويقدر أن عدد حالات الإصابة به قد يبلغ ١١٥٠٠٠ حالة، ستطلب ٦٠٠٠٠ حالة منها العلاج في مستشفيات.

١٥ - وتُحرز جهود الإنعاش وإعادة الإعمار تقدما، وإن كان بطيئا. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قامت جهات مانحة دولية من القطاع العام بصرف ٣٧,٨ في المائة (١,٧٤ بليون دولار) من الأموال التي تعهدت بها لجهود الإنعاش من الزلزال للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ومنذ تقديم تقريره السابق، تم افتتاح عدد من برامج إعادة الإعمار واسعة النطاق، خاصة مشروع الإسكان الذي يدعمه البنك الدولي وتبلغ تكلفته ٦٥ مليون دولار، ومبادرة إسكان حكومية لبناء ٢٠٠٠ منزل في بورت - أو - برانس، وبرامج إسكان وإزالة الأنقاض تدعمها الأمم المتحدة يبلغ مجموع تكلفتها ٧٢ مليون دولار. ووافقت اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي في ٢٢ تموز/يوليه على مشروع كبير لنقل المشردين داخليا من ستة مخيمات رئيسية في منطقة بورت - أو - برانس إلى ١٦ من الأحياء ذات الأولوية، ويُموّل مبدئيا عن طريق صندوق إعادة إعمار هايتي بمبلغ ٣٠ مليون دولار. وقد افتتح رئيس جمهورية هايتي المشروع رسميا في ١٧ آب/أغسطس.

رابعاً - أنشطة البعثة

تقديم الدعم للانتخابات والعملية السياسية

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة دعما حاسما للعملية الانتخابية. وقامت البعثة بتسليم واستعادة جميع المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة ووفرت الأمن في مراكز التصويت في ثلاثة دوائر انتخابية، أُجريت فيها عمليات إعادة لانتخاب ممثلين في هيئات

تشريعية في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١. وردا على العنف الانتخابي الذي نشب، أوفدت البعثة ٥٢ بعثة تقييم مشتركة إلى دوائر انتخابية وقعت فيها حوادث عنيفة بعد الانتخابات، وقدمت الدعم للسلطات القضائية. وقامت البعثة بعمليات وساطة بلغ عددها ٣٧ عملية للوساطة بين أنصار مرشحين من المعارضة للهيئة التشريعية ويسرت إعادة فتح قاعات المدن ومحاكم السلام في المناطق التي تضررت بالعنف الانتخابي.

١٧ - ومنذ وصول ممثلي الخاص الجديد، ماريانو فيرنانديز، إلى هاييتي في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، شارك بشكل مكثف مع سلطات هاييتي وجهات فاعلة سياسية أخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بين الفصائل المعارضة بشأن وضع إطار عملي للحكم الرشيد. ومن شأن إعادة فتح مكتب الاتصال البرلماني للبعثة في آب/أغسطس ٢٠١١ أن ييسر تواجد البعثة المستمر لدعم الحوار الجاري للخروج من المأزق.

العنصر العسكري

١٨ - ما زال العنصر العسكري في البعثة يؤدي دورا حاسما في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، فضلا عن إدارة الحدود والتأهب للكوارث والاستجابة لها، ودعم الانتخابات، وجهود الإنعاش وإعادة الإعمار. وشملت الأنشطة الرئيسية في هذا الصدد الحفاظ على الأمن أثناء جولات إعادة الانتخابات وفترة ما بعد إجراء الانتخابات التي سادتها منازعات. وبدأ التخطيط لتقديم الدعم الأمني واللوجستي تحسبا للانتخابات التشريعية والمحلية القادمة. وشارك العنصر العسكري في البعثة في عمليات عديدة لمكافحة الجريمة، وأكبر عملية منها عملية فينيكس التي تم القيام بها في تموز/يوليه ٢٠١١. وشملت جهود التأهب للكوارث، التي قام بها العنصر العسكري، إجراء تدريبهم على مواجهة الكوارث الطبيعية. وتساهم المشاريع الهندسية العسكرية أيضا في جهود التأهب للكوارث.

١٩ - وعقب وقوع زلزال عام ٢٠١٠، تم وزع ثلاث سرايا هندسية عسكرية إضافية على البعثة، ويُتوقع وصول سرية إضافية أخرى إلى هاييتي بحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتدعم القدرات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة حاليا مجموعة واسعة من جهود الإنعاش وتساعد في تهيئة الظروف الملائمة لإعادة الإعمار على المدى الأبعد. وتم تلقي ما مجموعه ١٢٥ طلبا لتنفيذ مشاريع هندسية عسكرية لدعم الإنعاش وإعادة الإعمار وذلك منذ ١ نيسان/أبريل. وقد استُكمل ثمانون مشروعا حتى الآن، ويجري تنفيذ بقيةها أو إنها تنتظر وصول مواد إضافية. وتشمل هذه المشاريع إزالة مبان حكومية ومستشفيات ودور أيتام ومدارس أُصيبت بأضرار نتيجة للزلزال؛ وتمهيد الأرض كي تُستخدم كساحات

للتخزين ومراكز لعلاج الكوليرا؛ وإصلاح الطرق؛ وحفر الآبار؛ والصرف النهري وفي القنوات؛ وتدعيم ضفتي النهر.

٢٠ - ووضعت البعثة الآن خطة أطول أجلا لاستخدام الأصول الهندسية العسكرية. وستساعد المشاريع ذات الأولوية عمليات الإغاثة الإنسانية والإنعاش المبكر، وتتيح الاستجابة السريعة خلال حالات الأزمات، وتساعد الحكومة على تنفيذ استراتيجيات لتخفيف أخطار الكوارث. وحيث أن ميزانية تشغيل البعثة لا تتوخى الدعم الشامل لمشاريع هندسية واسعة النطاق، يجري حاليا استكشاف خيارات تمويل بديلة لدعم هذه المشاريع. وبالإضافة إلى هذا، وضعت آليات إدارة داخلية لكفالة استخدام الأصول الهندسية للبعثة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

عنصر الشرطة

٢١ - ظل إصلاح وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية يشكل أولوية لدى البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم فحص ما مجموعه ٩١٣ فردا لإدراجهم في الدفعة الثانية والعشرين؛ وتخرج ٨٧٧ طالبا، من بينهم ٦٠ امرأة، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١. وسيستمر فحص الطلاب المحتملين بمجرد تلبية المتطلبات المتعلقة من اللوجستيات والموارد. ويبلغ قوام الشرطة الوطنية الهايتية الآن ١٠ ٠٠١ ضابطا، من بينهم ٧٨٣ امرأة. وتم تدريب ٢٨ ضابطا على رصد ودعم عملية التدريب الميداني لمدة ١٢ شهرا لخريجي الشرطة الجدد وعددهم ٨٧٧ خريجا. وعلاوة على ذلك، وضعت البعثة وقدمت تدريبا متخصصا إضافيا لتعزيز قدرات أعمال الشرطة فيما يتعلق بالإسعافات الأولية ونوع الجنس وأنشطة الحدود والحماية المباشرة والسيطرة على التجمهرات والشرطة القضائية.

٢٢ - وتستمر أعمال التجنيد للدفعتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، وتم وضع قائمة تشمل ١ ٩٠٠ من الطلاب المرشحين المحتملين. ويتوقع استكمال اختبارات التجنيد للدفعة الثالثة والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويخطط لبدء التدريب الأساسي لما يقرب من ٦٠٠ من الطلاب في الدفعة الثالثة والعشرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ويتوقع أن تبدأ موجة ثانية تضم ما يقرب من ٥٠٠ طالب التدريب كجزء من الدفعة الرابعة والعشرين في أوائل عام ٢٠١٢. وحددت الشرطة الوطنية الهايتية هدف أن يكون ٣٠ في المائة من خريجي الدفعة القادمة من الإناث.

٢٣ - وتواصل البعثة دعم سلطات هايتي في وضع الخطة الخمسية القادمة لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، التي ستخلف خطة الإصلاح الحالية عند انتهاء مدتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. بيد أنه لا يزال التملك الوطني للخطة والمشاركة الوطنية فيها موضع شك،

ويرجع هذا في جزء كبير منه إلى المآزق السياسي المستمر. وبالإضافة إلى ذلك تواصل البعثة أيضا تقديم التوجيهات الفنية للعديد من المشاريع التي تمولها جهات مانحة لإصلاح وبناء مرافق الشرطة. ويشمل هذا بناء أكاديمية للشرطة تهدف إلى تدعيم قدرة المستويات الوسطى من الإدارة وتوفير ضباط أكفاء ويتسمون بالفعالية. وسيتهيء العمل في بناء الأكاديمية بحلول عام ٢٠١٣.

حماية الفئات المستضعفة

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهود الشرطة المجتمعية التي تضطلع بها في مخيمات المشردين داخليا، بالتنسيق الوثيق مع لجان المخيمات. واحتفظت العناصر العسكرية وعناصر الشرطة التابعة للبعثة بتواجد دائم في سبعة مخيمات، واستمرت في القيام بأعمال الدورية طوال ٢٤ ساعة يوميا في مخيمات إضافية ومناطق محيطية بها، واشتركت في توجيه أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية وتقديم المساعدة لضحايا الجرائم. وتعمل البعثة أيضا مع سلطات هايتي لإنهاء الإغلاق القسري المستمر للمخيمات ودعت إلى وضع خطة شاملة محددة بجدول زمني لإغلاق المخيمات تربط فيها تواريخ إغلاقها بتوفير مساكن بديلة وتحديد مواقع للتوطن طويل الأجل فيها.

٢٥ - وظل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يشكّلان مصدر قلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في المناطق المهمشة في بورت - أو - برانس، ومخيمات المشردين داخليا، والمناطق النائية من البلد. ووضعت البعثة قاعدة بيانات لتتبع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتوفير قدرات تركزت لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية لقضايا الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة هايتي أيضا خطة عمل استراتيجية لمدة ثلاث سنوات للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ستشمل إنشاء مكتب تنسيق شؤون الجنسانية والمرأة داخل الشرطة الوطنية الهايتية. وخصصت مناطق لاستقبال الضحايا في ١٣ من مفوضيات الشرطة في منطقة العاصمة وفي ثلاثة من المخيمات الأكثر عرضة للخطر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة أيضا الدعم التقني لوزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة في هايتي لصياغة مشروع قانون بشأن العنف ضد المرأة، تقوم سلطات هايتي باستعراضه حاليا. وتحقيقا لهذه الغاية، اشتركت وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، والبعثة في تنظيم عدة اجتماعات ودورات عمل في هذا الشأن.

الحد من العنف في المجتمعات المحلية

٢٦ - واصلت البعثة العمل مع الشركاء المنفذين في المجتمعات المحلية الضعيفة في مناطق الحضر، بما في ذلك عن طريق اتخاذ مبادرات اجتماعية، وتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة واسعة النطاق، والتدريب على اكتساب مهارات فنية. وقد أنجزت البعثة جميع مشاريع الحد من العنف في المجتمعات المحلية التي بلغ عددها ٩٩ مشروعاً بدأت في أعقاب وقوع الزلزال مباشرة. ومنذ تقديم تقريرها السابق، شرع في تنفيذ ٦٠ مشروعاً جديداً، تبلغ قيمتها ٩ ملايين دولار. وستوفر هذه المبادرات البيئية والمدرسة للدخل عمالة مؤقتة لشباب ونساء معرضين للخطر يبلغ عددهم ٣٠.٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى هذا، تدعم البعثة برامج التلمذة المهنية والتنسيب في وظائف في القطاع الخاص لشباب يبلغ عددهم ١١٠ شاباً في بورت - أو برانس، وغوناييف، وكاب هايتيان، ودعمت إنشاء ٣٤ من المشاريع التجارية التي تقودها نساء في أشد المناطق فقراً في العاصمة. وشملت الأنشطة الأخرى استكمال مرافق تدريب لدعم إعادة تأهيل السجناء وبناء مراكز للمساعدة القانونية ومدارس. وشاركت البعثة منظمين غير حكوميين من هايتي لتقديم الدعم الشعبي لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والحد من العنف المرتبط بتعاطي المخدرات والمشروبات الروحية. وتسهم البعثة أيضاً في الحد من العنف في المجتمعات المحلية عن طريق توفير التدريب على المهارات الفنية وإيجاد فرص العمل لما مجموعه ٥٥٠ من المقيمين في أكبر مخيم للمشردين داخليا في العاصمة، وهو في حديقة جان - ماري فنسنت.

تقديم الدعم لمؤسسات الدولة

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لتحقيق اللامركزية، وذلك بطرق من بينها وضع نظام لتقييم الأداء لتيسير رصد إدارة الشؤون الإدارية والمالية للبلديات وتقديم الخدمات وأنشطة التنمية المحلية. وتسمح هذه المصفوفة للبعثة بإجراء تقييمات نصف سنوية للتقدم المحرز والمعوقات، فضلا عن الاحتياجات من التدريب. وقد أبدت وزارة الداخلية اهتمامها في الحصول على هذه الأداة لاستخدامها في المستقبل. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، قامت البعثة برصد تنفيذ الميزانيات البلدية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وساعدت الوزارة في تحديث المبادئ التوجيهية لإعداد ميزانيات البلديات. وتنفذ هذه المبادئ التوجيهية كجزء من عملية صياغة ميزانية بلديات للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، التي اشتركت البعثة والوزارة في الإشراف عليها فيما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١١. وفي محاولة لزيادة الذاكرة المؤسسية الوزارية، ساعدت البعثة الوزارة بوضع حصر للمشاريع والملفات الحالية. وساعدت البعثة الوزارة أيضا

في وضع الصيغة النهائية لتقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها في خمس سنوات، والذي يجمل التقدم المحرز والعقبات المصادفة في عملية تحقيق اللامركزية.

٢٨ - واستمرت مشاريع الهياكل الأساسية والمعدات لدعم سلطات هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن العديد منها قد تأخر في انتظار إعداد مواقع لها. وتم الانتهاء من تشييد مجمع مكاتب مؤقتة للبرلمان في نيسان/أبريل. وخصصت البعثة ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لتشييد المجمع وقدمت، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأثاث والحواسيب ووسائل الاتصال بالإنترنت للمرفق بأكمله. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم التقني والاستشاري لبرلمان هايتي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسر مكتب الاتصال البرلماني التابع للبعثة إجراء مبادلات منتظمة بشأن قضايا تتعلق بالسياسات بين البعثة وأعضاء في الهيئة التشريعية في هايتي ووقر أماكن لعمل واجتماعات أعضاء البرلمان. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اشتركت البعثة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في تمويل برنامج تدريب توجيهي لأعضاء الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين المنتخبين حديثا.

مشاريع الأثر السريع

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت البعثة في إنجاز تخصيص ميزانية تبلغ ٧,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لمشاريع الأثر السريع. ومن مجموع ٢٢٩ مشروعا تم تنفيذها، عالج ١٨٢ مشروعا احتياجات ملحة تتعلق بإصلاح هياكل أساسية عامة وتقديم خدمات عامة أساسية، وركز ٣٣ مشروعا على توفير سبل كسب الرزق والأنشطة المدرة للدخل، ونفذ ١٤ مشروعا شملت أنشطة تتعلق بالتدريب وبناء القدرات. وتواصلت البعثة، بميزانية مماثلة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، تركيز جهودها على أنشطة ومجتمعات محلية في أشد الحاجة إليها ومناطق تفتقر إلى المساعدات الكافية من الحكومة والجهات المانحة.

بناء قدرات سيادة القانون

٣٠ - منذ تقديم تقريره السابق، ساعدت البعثة حكومة هايتي على وضع استراتيجية وطنية لسيادة القانون في الوقت الذي قامت فيه بتنسيق المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى في مجال سيادة القانون. بيد أن إحراز التقدم في هذا المجال قد تعرقل بسبب التأخير في تشكيل حكومة جديدة وتعيين رئيس المحكمة العليا، مما حال دون حُسن أداء المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء ومدرسة قضاة الصلح لأعمالها.

العدالة

٣١ - أنشئت ثمانية مكاتب إضافية لتقديم المساعدة القانونية تغطي جميع الدوائر القضائية وذلك بتقديم البعثة الدعم التقني واللوجستي لها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك يصل مجموع هذه المكاتب إلى ٢٠ مكتبا حاليا. وقامت البعثة أيضا ببناء ثلاثة مبانٍ جديدة لمحاكم الصلح، ويجري حاليا بناء ثمانية مبانٍ أخرى. وتنفذ خطط لدعم وزارة العدل بمراقب من أجل ٢٦ محكمة في جميع أنحاء البلد، فضلا عن إنشاء مبنيين للوزارة. وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعمال الإصلاح وفي الدعم التقني واللوجستي لإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، وتنقيح اختصاصات وزارة العدل والتفتيش المتعلق بالهيئة القضائية. وضمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري قواهما لتقديم تدريب للجهات الفاعلة القضائية بشأن العناصر الاجتماعية للعنف القائم على نوع الجنس، فضلا عن الإطار القانوني لمكافحة. وفي حزيران/يونيه، اختتم ٢٠ طالبا من هايتي يدرسون القضاء، بينهم ثلاث نساء، تدريباً لمدة عشرة أشهر في المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا. واشترك في تمويل هذه المبادرة حكومة فرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة. واختتم أيضا تدريب ١٣٠ من الجندين في وحدة التحقيق في المخدرات كجزء من برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة المتخصصة في مكافحة المخدرات في الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة.

الإصلاحات

٣٢ - واصلت البعثة العمل للتصدي لتحديات اكتظاظ السجون وتحسين إدارة الأحكام وحصول المحتجزين على خدمات الرعاية الصحية. وقد أتاح تواجد أفراد البعثة يوميا في كل سجن من سجون البلد إجراء تحسينات تشمل هذه المجالات ذات الأولوية، وبخاصة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، فقد تأخرت الإصلاحات الإدارية اللازمة لضمان التغيير المستدام في هذه المجالات، ولا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والظروف اللاإنسانية للاحتجاز قائمة في سجون هايتي. ونتيجة لذلك، لزم طوال الفترة المشمولة بالتقرير قيام البعثة وشركاء دوليين آخرين ومنظمات غير حكومية بتدخلات متكررة لدعم صحة المساجين وأمنهم ورفاههم العام، وذلك استجابة للتحديات المتعلقة بعدم كفاية توفير الغذاء والمياه والكهرباء والغاز والنظافة الصحية في السجون.

٣٣ - ووضع مهندسو وحدة الإصلاحات في البعثة، بالعمل مع أفراد إدارة سجون في هايتي وبدعم من شركاء دوليين، مشاريع لتحسين الهياكل الأساسية للسجون وزيادة طاقة استيعابها للمحتجزين. وساعدت هذه الجهود على زيادة المساحة الإجمالية للزنايات بنسبة ٢٨ في المائة منذ تقديم تقرير الأخير. وواصل الخبراء القانونيون وخبراء إدارة الأحكام، مع

مستشارين لشؤون العدالة وحقوق الإنسان، دعم ضباط السجون والموظفين القضائيين في هايتي باستعراض قضايا التزلاء الذين يُعتبرون حالياً رهن الاعتقال بصورة غير قانونية. ونجح الفريق في الحصول على نتائج سريعة في دعاوى قضائية مما أدى إلى الإفراج عن ٢٦٠ محتجزاً منذ آذار/مارس ٢٠١١، ليصل بذلك مجموع عدد مَنْ أُفراج عنهم هذا العام إلى ٤٦٩ محتجزاً.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثة أيضاً إدارة السجون في تدريب ٣٠٠ من المهندسين الجدد، من بينهم ٣٢ امرأة، وشاركت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تدريب ٦٣ من أمماء السجل، بمن فيهم سبع نساء. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرافق لتدريب إدارة السجون، وعزز قواعد بيانات تتبع المساجين، وبدأ برنامجاً جديداً للتدريب على إدارة السجون من أجل ٤٣ من المديرين التنفيذيين.

حقوق الإنسان

٣٥ - واصلت البعثة تركيزها الاستراتيجي على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها، وتعزيز السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنسيق جهود حقوق الإنسان وحمايتها في سياق أنشطة الإغاثة الإنسانية والتنمية. وواصلت مجموعة الحماية، برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداء دور حاسم في الجهود الشاملة التي تُبذل لدعم أهداف حقوق الإنسان. وأدى عدم وجود حكومة هايتية جديدة، وإجراء تحسينات في إنفاذ القانون والحماية القضائية لحقوق الإنسان، إلى عرقلة إحراز تقدم منهجي في حقوق الإنسان.

٣٦ - ومن أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في مؤسسات سيادة القانون، أجرت البعثة، مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تحقيقات في انتهاكات مثل زعم القيام بعمليات قتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز وإساءة معاملة المعتقلين، ودعت إلى استجابة الشرطة والسلطة القضائية لهذه الحالات بصورة منهجية. وبالتوازي مع ذلك، عملت البعثة مع سلطات الدولة من أجل تعزيز الجهود المبذولة للاستجابة لحالات طال أمدها من الانتهاكات، بما في ذلك ما ارتكب منها أثناء نظام جان - كلود دوفالييه. وواصلت البعثة تقديم دعمها لمكتب أمين المظالم، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، ودعت إلى إدراج حقوق الإنسان في سياسة إعادة الإعمار بعد وقوع الزلزال ودعمت الأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني لتقديم تقرير الاستعراض الدولي الشامل لهايتي إلى مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر. وأجرت البعثة تحليلاً لحقوق الإنسان في الميزانية الوطنية مع الجهات الفاعلة في الدولة والمنظمات غير الحكومية وأيدت إدراج المجتمع المدني في صنع سياسات الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

المنظور الجنساني

٣٧ - خلال الجولة الثانية من الانتخابات، قدّمت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التدريب والمساعدة القانونية لجميع المرشحات الست للهيئات التشريعية. وقد انتُخبت ثلاث نساء في البرلمان، وبذلك يزداد عدد النساء في مجلس النواب إلى خمس من الأعضاء. وقامت البرلمانيات بدور فعال في الدعوة إلى اعتماد حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في المناصب العامة كجزء من عملية الإصلاح الدستوري. وفي حزيران/يونيه، دعمت البعثة مشاركة برلمانيات في مؤتمر معني بالقيادة السياسية النسائية، عقده في الجمهورية الدومينيكية المنتدى البرلماني الدولي للأمريكيتين. وتقدم البعثة أيضا الدعم التقني للمشروعات من أجل إنشاء تجمع برلماني نسائي.

حماية الطفل

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن ١١٤ حالة من حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد القصر، و ٦٨ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبَل عصابات مسلّحة، و ٢٢ حالة قُتل فيها القصر، وأفادت الأنباء بوقوع تسع ضحايا لعمليات تبادل لإطلاق النار. وبناء على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تطوير قدرات لواء حماية القصر، تدعم البعثة الآن القيام بزيارات مستمرة لدوريات الحدود لاعتراض تنقل قصر ليست لديهم وثائق السفر اللازمة. وفي مجال قضاء الأحداث، أسفرت جهود الدعوة التي قامت بها البعثة لصالح تحسين ظروف احتجاز القصر عن افتتاح مركز لإعادة التأهيل في بورت - أو - برانس، وأدت جهود الدعوة هذه، مصحوبة بعمليات رصد للأطفال الموضوعين رهن الاحتجاز، إلى إطلاق سراح ستة أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٩ - واصلت البعثة الاضطلاع بأنشطة التوعية في جميع أنحاء هايتي لتسليط الضوء على الوقاية من الفيروس كأولوية في برامج ما بعد حالة الطوارئ، وإنشاء آليات تنسيق قوية، وتعزيز الهياكل الوطنية للاستجابة لحالات الإيدز. وخلال الانتخابات، أيدت البعثة حملة للدعوة لصحة المرأة قام بها مرشحون في الانتخابات بالاشتراك مع الائتلاف الهايتي المعني بالمرأة والإيدز، ونفّذت حملات للوقاية من الفيروس والكوليرا في جميع الأقاليم وأجرت تدريباً للتعليم من الأقران. وتم تقديم التدريب على التوعية لما مجموعه ١٨٤٥ من أفراد البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت ٧٦٢ مشورة طوعية وخدمات اختبار، وتم تدريب ٣١٨ من الطلاب وقادة المجتمع المحلي و ١٢ من ضباط الشرطة الوطنية على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منهما.

السلوك والانضباط

٤٠ - ركّز الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع للبعثة على تعزيز اتخاذ تدابير وقائية عن طريق تدريب الأفراد في جميع العناصر. وفي نهاية تموز/يوليه ٢٠١١، كان الفريق قد عقد ٥٧ دورة تدريبية لما مجموعه ٣٥٦ ١ من أفراد البعثة في بورت - أو - برانس وعدة أقاليم بشأن سوء السلوك ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأجرى الفريق أيضا تقييما لزيارات تم القيام بها لسانتو دومينغو وليه كاي لرصد تنفيذ توصيات سابقة، بما في ذلك فيما يتعلق بتطوير حزم معلومات للأفراد المدنيين القادمين، ودعم توعية المديرين وتعزيز معايير السلوك، والتدريب المستمر لجهات الاتصال بشأن السلوك والانضباط، وتحسين رصد تقيّد الأفراد المسافرين بمعايير السلوك. وشملت أنشطة التوعية توزيع ملصقات وكتيبات وبطاقات جيب بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين بلغات عديدة كجزء من دورات تدريبية والقيام بزيارات للمعسكرات العسكرية ومعسكرات وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة.

الإعلام والتوعية

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة استخدام الإعلام والتوعية كأداة استراتيجية من أجل دعم تنفيذ ولايتها، وكفالة فهم ورؤية جهودها بصورة صحيحة، والرد على تقارير غير دقيقة عند الضرورة. وشملت الجهود المبذولة في هذا المضمار عقد مؤتمرات صحفية منتظمة وإصدار وتوزيع نشرات صحفية في الوقت المناسب، واستخدام موقع البعثة على شبكة الإنترنت وأدوات الإعلام الاجتماعية. وقامت البعثة أيضا برصد إعلامي شامل، وإنتاج برامج تلفزيونية، والقيام بأنشطة توعية ميدانية، وحملات تربية مدنية واسعة النطاق. وقدمت إذاعة البعثة على موجة تضمين التردد (FM) معلومات ذات أولوية وقامت بحملات توعية بشأن دور البعثة وأنشطتها، والعمليات الانتخابية والسياسية، وجهود الوقاية من الكوليرا، والتأهب للكوارث والأعاصير، وتعزيز إجراء حوار وطني وسيادة القانون. وتبث البعثة الآن برنامج فيديو يستغرق ١٥ دقيقة أسبوعيا على سبع محطات تلفزيونية وطنية وعلى ثماني محطات تلفزيونية للمغتربين في الولايات المتحدة، وعلى شاشات عرض عامة في ١٥ موقعا في بورت - أو - برانس، بما في ذلك محيمات المشردين داخليا ومناطق مأهولة أخرى؛ وفي تسعة مراكز للوسائط المتعددة في الأقاليم.

دعم البعثة

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة إعادة بناء مكاتب وأماكن إقامة لأفرادها التي بدأت عقب زلزال عام ٢٠١٠. ونفذت أيضا العديد من مبادرات تطوير

الهياكل الأساسية لدعم السكان والسلطات في هايتي. وتم تحقيق لا مركزية شعبة دعم البعثة من أجل تحسين نوعية الخدمات وتوقيت تقديمها للمتعاملين معها، وأنشئ قسم إدارة الممتلكات الجديد.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الانعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٣ - تحت قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واصلت آلية التنسيق فيما بين المجموعات القيام بدور هام للجمع بين الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانية وسلطات هايتي لتيسير الاتصال بينها فيما يتعلق بإدارة الكوارث وكفالة الاستجابة لها استجابة منسقة واستراتيجية وذات أولوية. وساعدت هذه الآلية على تشكيل رؤية مشتركة للاحتياجات، ويسرت تبادل المعلومات والتوجيهات الاستراتيجية مع الفريق القطري للعمل الإنساني؛ وساعدت على تحديد الثغرات في مجموع الاستجابة الإنسانية.

٤٤ - ومنذ تقريره السابق، عززت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري جهودهما من أجل وضع وتنفيذ برامج مشتركة. وحدد فريق الأمم المتحدة القطري مقترحات لأربعة مشاريع إضافية وقدمها إلى اللجنة المؤقتة لانعاش هايتي. ومن مجموع ١٨ مقترحا بمشاريع قدمت منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تلقت ثمانية مقترحات تمويلا من صندوق إنعاش هايتي وتم تحديد موارد من مانحين ثنائيين للاضطلاع بثلاثة أخرى. وقطع فريق الأمم المتحدة القطري شوطا بعيدا نحو تحسين فعالية المعونة. وافتتح في نيسان/أبريل ٢٠١١ منهاج لإدارة المعونة، تشترك وزارة التخطيط واللجنة المؤقتة لانعاش هايتي في الإشراف عليه، وسيدخل حيز التشغيل الكامل بحلول نهاية عام ٢٠١١. ويتيح هذا المنهاج تتبع الأموال التي قدمها مانحون مقابل أولويات الحكومة وسييسر اتخاذ الوزارات قرارات بشأن التخطيط والميزانية. وفي الوقت الذي تناقش فيه الحكومة مع أصحاب المصلحة إمكانية تمديد ولاية اللجنة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تواصل الأمم المتحدة تقديم مشورة متسقة بشأن السياسات والدعم التقني لأمانتها.

التصدي لوباء الكوليرا

٤٥ - أبحر فريق الخبراء المستقل المعني بتفشي الكوليرا في هايتي، الذي عينته في كانون الثاني/يناير، أعماله في ٤ أيار/مايو وقدم تقريره واستنتاجاته، التي قمت بنشرها بكاملها. وخلص الفريق المستقل، في جملة أمور، إلى أن الكوليرا قد تفشيت بسبب مجموعة من الظروف اجتمعت معا منها تلوث شبكة روافد ماي التي تصب في نهر آرتيونيت بسلالة

تسبب المرض من بكتريا فيبريو كوليرا من نوع جنوب - آسيا حاليا، وسوء أوضاع المياه والمرافق الصحية في هايتي، وانتشار استخدام مياه الأثمار للغسيل والاستحمام والشرب والاستحمام، وأنها لم تنجم عن تقصير أو اتخاذ إجراءات عمدا من جانب مجموعة أو فرد. وقمت في وقت لاحق بدعوة فرقة عمل متكاملة رفيعة المستوى لدراسة الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الفريق وضمان متابعتها على وجه السرعة وبطريقة ملائمة.

٤٦ - وواصلت أوساط المساعدات الإنسانية دعم التصدي لتفشي الكوليرا على الصعيد الوطني. وبعد أول ذروة بلغها وباء الكوليرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وصل إلى ذروة ثانية في أواخر أيار/مايو - أوائل حزيران/يونيه ٢٠١١ بسبب هطول أمطار غزيرة في جميع أنحاء البلد. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١١، كان يوجد ٣٤ مركزا لعلاج الكوليرا و ١٨٩ وحدة علاج و ٨٥٨ نقطة للعلاج بالإمهاة الفموية في جميع أنحاء البلد. وواصلت الحكومة، بدعم من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية، التصدي لطفرات محلية لحالات كوليرا جديدة وذلك بالقيام بحملات توعية صحية وتوزيع السلع الأساسية المتصلة بالكوليرا. ووزعت البعثة ٢ ٣٦٥ وحدة ترشيح لتنقية المياه على المجتمعات المحلية التي تأثرت بانتشار المرض، وبذلك يصل مجموع عدد الوحدات التي وزعت في هايتي إلى ٣٥ ٠٠٠ وحدة. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أكثر من ١١٣ مليون قرص لتنقية المياه على المناطق شديدة الخطورة، وغطت احتياجات ما لا يقل عن ٤٧٤ ٠٠٠ أسرة لمدة شهر، في حين دعمت مباشرة الإدارة الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي بإضافة الكلور إلى المياه في شبكة مياه مناطق الحضر واختبار نوعية المياه. وعملت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع وزارة الصحة من أجل إنشاء نظام إنذار واستجابة يستقبل ويقيم أي إنذار بتفشي الكوليرا في البلد وينسق بين الشركاء للاستجابة على وجه السرعة له. وساعدت اليونيسيف على تدريب أكثر من ٢ ٦٠٠ من العاملين في ميدان الصحة والصرف الصحي في المجتمعات المحلية في مجال توجيه رسائل تتعلق بالكوليرا، وأسفر ذلك عن توعية حوالي ٢٧٧ ٠٨٠ شخصا.

مكتب المبعوث الخاص لهايتي

٤٧ - منذ تقديم تقريره السابق، واصل مكتب المبعوث الخاص لهايتي تأكيد تعزيز ضرورة تولي حكومة وشعب هايتي مكان الصدارة، مع إدراك المجتمع الدولي لأولويات هايتي كشرط مسبق حيوي للتنمية طويلة الأجل. وتحقيقا لهذه الغاية، يرافق مكتب المبعوث الخاص الحكومة في الجهود التي تبذلها للتنسيق بين مقدمي الخدمات من غير الدول العاملين في جميع

أنحاء هايتي. ويتمثل الهدف من ذلك في تقديم استعراض أولي للنطاق العام للمنظمات المسجلة، وتحديد اتجاهات وأنماط أنشطتها وتحديد مجالات للشراكة مع حكومة هايتي.

٤٨ - ويعمل مكتب المبعوث الخاص أيضا عن كذب مع حكومة هايتي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن وضع مجموعة مبادئ ومعايير مشتركة لإدارة مقاسم المياه. ويهدف هذا إلى وضع آلية لتنظيم آلاف الشركاء العاملين في مجال إدارة مقاسم المياه والإشراف عليهم.

سادسا - تصفية القدرات التي زادت بعد الزلزال

٤٩ - استندت الزيادة في مرحلة ما بعد الزلزال إلى الحاجة إلى توفير موارد إضافية للبعثة كي تدعم جهود الإغاثة الإنسانية، في حين تواصل الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتسهم في استعادة القدرات المؤسسية في هايتي. وخلص التقييم الذي أجري بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ١٩٤٤ (٢٠١٠) إلى أن الزلزال لم يسفر عن انهيار القانون والنظام، ولم يغير من طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها هايتي. ومع إنهاء عمليات واسعة النطاق لتقديم المساعدة الإنسانية وإجراء الانتخابات، تم التصدي للكثير من التحديات الإضافية التي بررت زيادة القوام المأذون به للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للبعثة، أو طرأ انخفاض كبير عليها. وفي هذا الشأن، تشكلت حماية المشردين داخليا وتقديم الدعم الهندسي للإنعاش وإعادة التعمير مهمتين جديدتين تتسمان بالأولوية تتولى البعثة القيام بهما منذ وقوع الزلزال. وستظل المهمة الأولى تستوعب جزءا كبيرا من قدرات البعثة، وإن كان يتناقص، إلى أن يتم إيجاد حلول دائمة لمشاكل مثل السكن وإعادة التوطين. وما زال دعم البعثة لجهود الإنعاش التي يجري الاضطلاع بها يتسم بأهمية جوهرية إلا أنه يمكن القيام به بالأصول الحالية التي تمكن البعثة من ذلك.

٥٠ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، أعرب عن ثقتي في أن القيام بتصفية جزئية لقدرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للبعثة والتي زادت لا يرجح أن ينال من التقدم الذي أحرز حتى الآن على الجبهة الأمنية ولن يؤثر على قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها. وبناء على ذلك، أوصي مجلس الأمن بأن ينظر في خفض القوام العسكري المأذون به للبعثة بما يصل إلى ٦٠٠ فرد عن طريق سحب كتيبي مشاة من أقل المناطق تعرّضا للخطر في البلد وإعادة تشكيل وحدات عسكرية أخرى دون المساس بقدرات حرجة، أو أولويات حالية أو معايير معمول بها. وفي الوقت نفسه، أوصي بتخفيض قوام الشرطة المأذون به للبعثة بما يقرب من ١٥٠ ضابطا من ضباط وحدات الشرطة المشكّلة، مع مراعاة أن نشر وحدات الشرطة المشكّلة الاضافية الأربع المتبقية المتوخى كجزء من الزيادة

في مرحلة ما بعد الزلزال لم يعد مطلوباً وستسمح الأوضاع الأمنية الراهنة بسحب ثلاث وحدات شرطة مشكّلة أخرى بدءاً من أوائل العام القادم. وستتزامن هذه التخفيضات مع جداول التناوب الحالية للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة ويمكن أن تستكمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيصاحبها أيضاً إجراء تعديل لعمليات نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة الحالية لضمان تغطيتها الكافية للأقاليم.

سابعاً - الجوانب المالية

٥١ - بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٥٦ بء، اعتمدت الجمعية مبلغ ١٠٠ ٥١٧ ٧٩٣ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وإذا وافق مجلس الأمن على توصياتي بشأن إجراء تصفية جزئية لقدرات البعثة من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة التي زيدت وبشأن تمديد ولايتها إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كما يرد في الفقرتين ٥٠ و ٥٦ من هذا التقرير سيتمكن استيعاب التكلفة المباشرة لسحب أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة فضلاً عن تكاليف الإنفاق على البعثة، في حدود الموارد التي اعتمدها الجمعية العامة.

٥٢ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٣٠٨,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٤٥٩,٤ مليون دولار.

٥٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكّلة في البعثة ١٢,٤ مليون دولار. وجرى رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامناً - ملاحظات

٥٤ - خطت هايتي خطى واسعة منذ الزلزال المفجع الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولأول مرة في تاريخها، تم نقل السلطة سلمياً من رئيس منتخب ديمقراطياً إلى آخر من المعارضة. وأتوجه بالتهنئة إلى الرئيس مارتيللي وأعضاء الهيئة التشريعية الذين انتخبوا حديثاً في هايتي على فوزهم وإلى شعب هايتي على هذا الإنجاز التاريخي.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، ما زلت أشعر بالقلق بشأن عدم إحراز تقدم في تشكيل حكومة والمواجهات المستمرة بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي من الحكومة. وبالإضافة إلى

ذلك، من المؤسف أيضا أن حالة عملية الإصلاح الدستوري لا تزال غير واضحة. وفي الوقت الذي تمس فيه حاجة هايتي إلى قيادة ملتزمة تضع مجموعة مشتركة من الأولويات، يلقي التناحر بين القوى السياسية المتعارضة بظلال من الشك على النجاح الديمقراطي الذي حققه البلد مؤخرا ويهدد تقدمه نحو الاستقرار الدائم. وتقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلة المسؤولية عن ضمان عكس هذا الاتجاه والحفاظ على المكاسب المبشرة التي تحققت في السنوات الأخيرة. ومما يبعث على التشجيع لدي مشاهدة تزايد النداءات التي توجهها جماهير هايتي وجماعات المجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى لدعم إجراء حوار حقيقي والتوصل إلى اتفاق سياسي من شأنه أن يوطد وضع جدول أعمال استشاري ملموس لإحراز التقدم في مجالات رئيسية، بما في ذلك ميزانية البلد، وأولويات الانتعاش والتنمية، والانتخابات والإصلاح الدستوري. بيد أنه لن يتسنى إحراز سوى قدر ضئيل من التقدم ما لم تكن قيادة هايتي وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين على استعداد للتوصل إلى حلول وسط تلزم من أجل تحقيق اتفاق.

٥٦ - لقد أبرز التقييم الشامل الذي قدمته بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها هايتي المساهمة الحيوية التي قدمتها البعثة في أعقاب وقوع الزلزال، والتي عززتها زيادة القدرات التي أذن بها مجلس الأمن في العام الماضي. وفي حين تستمر جهود الإنعاش وإعادة التعمير وستتطلب استمرار وجود قدرات مخصصة لذلك، لا سيما في شكل أصول هندسية عسكرية، ستكون البعثة في وضع يتيح لها بدء عملية العودة إلى مستويات نشرها قبل زيادتها وذلك بحلول مطلع العام القادم. وبناء على ذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مع مراعاة التخفيض الجزئي المقترح في قدرات البعثة التي زادت بعد الزلزال. ومع تقليص حجم القدرات التي زادت والمأذون بها بعد وقوع الزلزال، ستعيد البعثة تركيز جهودها على دعم العملية السياسية وتدعيم سلطة الدولة، فضلا عن تقديم المساعدة في بناء قدرات مؤسسات الدولة ومساءلتها.

٥٧ - وفي العام المقبل، ستدعم البعثة، على سبيل الأولوية، سلطات هايتي والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل معا من أجل وضع إطار عملي للحكم الرشيد والإصلاح والتنمية يشمل اتفاقا تشدد الحاجة إليه بشأن سيادة القانون. ولن يسهم هذا الإطار فقط مساهمة كبيرة في تجاوز المأزق السياسي الراهن، ولكنه سيوفر أيضا المساءلة العامة اللازمة لكفالة الوفاء بوعود الحملة الانتخابية التي قطعها الرئيس مارتيللي وأعضاء الهيئة التشريعية المنتخبون لشعب هايتي.

٥٨ - وإذا أُريد لهذه البعثة أن تكون آخر بعثة لحفظ السلام توزع في هايتي، يجب على سلطات هايتي أن تتولى المسؤولية بصورة متزايدة عن استقرار البلد. ويعني هذا زيادة تواجد الدولة في جميع أنحاء البلد - الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية والإدارة العامة. ويستلزم ذلك النهوض بالتعليم وتوفير الخدمات الأساسية والسكن والحماية لمن ما زالوا مشردين من جراء الزلزال. ويعني هذا أيضا إقامة مجلس انتخابي موثوق به ودائم واتخاذ تدابير لتقليل اعتماد هايتي على الدعم الدولي من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا السياق، ينبغي القيام دون تأخير بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية والمحلية الجزئية القادمة. وينبغي لحكومة هايتي والبعثة وأصحاب المصلحة الانتخابية الآخرين الاتفاق على دور المجتمع الدولي في دعم الانتخابات في السنوات المقبلة، وتحديد معايير كي تصبح هايتي مكتفية ذاتيا في المسائل الانتخابية.

٥٩ - وستطلب هايتي استمرار دعم البعثة والمأخين الدوليين لتعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لديها. وسيتيح تعزيز قدرات هايتي في هذا المجال للبعثة تركيز مواردها بصورة تدريجية لدعم الأمن في الإدارات الأكثر اضطرابا وعلى المجالات الحرجة التي تتعلق بتحسين الهياكل الأساسية وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية وإدارة الحدود. وتتسم المشاركة المتواصلة من جانب المجتمع الدولي وزيادة الاستثمار في التنمية، بما في ذلك عن طريق زيادة الموارد المتاحة لفريق الأمم المتحدة القطري، بأهمية حاسمة أيضا لكفالة ألاّ يخلق تقليص البعثة في نهاية المطاف فراغا. بيد أنه يجب أن تغتنم القيادة السياسية لهايتي الفرصة لضمان مستقبل أكثر إشراقا لجميع أهالي هايتي مع استمرار دعم المجتمع الدولي في هذا المضمار.

٦٠ - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص الذي انتهت فترة ولايته، إدموند موليه، على ما قدمه من خدمات خلال فترة زمنية بالغة الصعوبة في هايتي وأن أرحب أيضا بممثلي الخاص الجديد، ماريانو فرنانديز، الذي يتولى المسؤولية عن البعثة خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة. وأود بالإضافة إلى ذلك أن أتوجه بالشكر لمبعوثي الخاص، الرئيس السابق وليام ج. كلينتون. ولرجال البعثة ونسائها، وللبلدان المساهمة بقوات عسكرية، والبلدان المساهمة بقوات شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري وللعديد من شركائهم على استمرار تفانيهم والتزامهم بشأن دعم انتعاش هايتي واستقرارها.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي:
البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية، في
٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١

البلد	ضباط الأركان		القوات		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين	١	١٠	٣٥	٦٧٦	٧٢٢
الأردن		١٠		٦٠٢	٦١٢
إكوادور		١		٦٦	٦٧
أوروغواي		١٥	٤٣	١٠٤٤	١١٠٢
باراغواي		١		١٢٩	١٣٠
البرازيل		٢٢	١٧	١٤٦ (أ)	١٨٥ (ب)
بوليفيا		٣	١٨	١٨٧	٢٠٨
بيرو	١	٥		٣٦٦	٣٧٢
جمهورية كوريا		٢	٤	٢٣٤	٢٤٠
سري لانكا		١١		٩٤٧	٩٥٨
شيلي		٣	٨	٤٩٩	٥١٠
غواتيمالا		٥	١٢	١٣١	١٤٨
فرنسا		٢			٢
الفلبين		٢	٦	١٤٨	١٥٦
كندا	٢	٨			١٠
نيبال		١٥	٢٢	١٠٣٨	١٠٧٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٧			٨
اليابان		٢	٣	٢١٨	٢٢٣
المجموع	٥	١٢٤	١٦٨	٨٤٣١	٨٧٢٨

(أ) من بينهم فرد من بوليفيا ملحق بالوحدة البرازيلية.

(ب) ليس من بينهم قائد القوة، وهو متعاقد بعقد شخصي مع إدارة عمليات حفظ السلام.

المرفق الثاني

تكوين وقوام قوات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في
هايتي، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكّلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الاتحاد الروسي	صفر	٥	صفر	صفر
الأرجنتين	صفر	١٥	صفر	صفر
الأردن	صفر	٥٦	صفر	٤٨٠
إسبانيا	٢	١٥	صفر	صفر
إندونيسيا	١	٩	صفر	صفر
أوروغواي	٢	٦	صفر	صفر
إيطاليا	صفر	صفر	صفر	صفر
باكستان	صفر	١٤	صفر	٢٨٠
البرازيل	صفر	٤	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٤	١٢٣	٣٥٧
بنن	١	٤٣	صفر	صفر
بور كينا فاسو	١٣	٤٠	صفر	صفر
بوروندي	٢	١٣	صفر	صفر
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر
تركيا	٣	٣٧	صفر	صفر
تشاد	٢	١٢	صفر	صفر
توغو	صفر	٢	صفر	صفر
جامايكا	صفر	٤	صفر	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	١٢	صفر	صفر
رواندا	٠٥	٢٢	١٥	١٤٥
رومانيا	٦	١٩	صفر	صفر
سري لانكا	١	١٦	صفر	صفر
السلفادور	٥	١٢	صفر	صفر
السنغال	١	٣٣	صفر	١٣٩
السويد	صفر	٣	صفر	صفر
سيراليون	١	٣	صفر	صفر
شيلي	٢	١٢	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكّلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
صربيا	صفر	٥	صفر	صفر
الصين	صفر	٢٩	صفر	صفر
غرينادا	صفر	٣	صفر	صفر
غينيا	٠.٢	٣٦	صفر	صفر
غينيا - بيساو	صفر	صفر	صفر	صفر
فرنسا	٢	٤٩	صفر	صفر
الفلبين	٨	٢٣	صفر	صفر
قيرغيزستان	صفر	٢	صفر	صفر
الكاميرون	٣	٢٢	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	٣	صفر	صفر
كندا	١١	١٢٨	صفر	صفر
كوت ديفوار	١٧	٩٦	صفر	صفر
كولومبيا	٠.٢	١٦	صفر	صفر
ليتوانيا	صفر	٢	صفر	صفر
مالي	٤	٥٥	صفر	صفر
مدغشقر	٢	٢٤	صفر	صفر
مصر	صفر	٢٧	صفر	صفر
النرويج	١	٤	صفر	صفر
نيبال	١	٣١	١١	١٢٨
النيجر	٣	٥٨	صفر	صفر
نيجيريا	صفر	٣	٣٧	١٠٣
الهند	صفر	صفر	صفر	٤٥٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤	٧٤	صفر	صفر
اليمن	صفر	٢٥	صفر	صفر
المجموع الفرعي	١٢٠	١١٢٦	١٨٥	٢٠١٦
المجموع الفرعي		١٢٤٦		٢٢٠١
المجموع		٣٤٤٧		

